

من الاحكام بالاتفاق الا وجهنا اذا ذكر بعض اصحابنا الحكم
 حكم جميعا وهذا الوجه غلط متروك واما اذا كان الذكر
 مطلقا فان بقي منه دون الحنفية لم يتعلق به من الاحكام
 وان كان الباقي قدرا الحنفية لمك تعلقت الاحكام بتغييره
 بكامله وان كان زائدا على قدر الحنفية فغيره وجهان مشهوران
 لا صوابا الصمهما ان الاحكام تتعلق بقدر الحنفية منه والثاني
 لا يتعلق شي من الاحكام لا بتغيير جميع الباقي والله اعلم
 ولولت على ذكره خرقه او وجه في فريخ امرأة فنيه ثلاثة اوجه
 لا صوابا الصمهما المشهور انه يجب عليها الغسل والثاني
 لا يجب لانه اوجب في خرقه والثالث ان كانت الحرة غليظة
 سم وصول الذبح والرطوبة لم يجب الغسل والاوجب والله اعلم
 ولو استحدثت المرأة ذكر بجمعة وجب عليها الغسل ولو
 استحدثت ذكر مقطوعا فوجب ان اغتسلها يجب عليها الغسل
 والله اعلم **هو** على الخيل سقطت معها صارت خبير بجمعة
 فاسالت عنه غارفا بخصيه وجليه خاز فافيه **قوله** صلى الله
 عليه وسلم ومن استنجان الحنجان فقد وجب الغسل قالت
 العلماء معناه غيبت ذكره في فريخها وليس المراد حقيقته بل
 وذلك ان ختان المرأة في على الفرج ولا يسه الذكر في الجماع
 وقد اجمع العلماء على انه لو وضع ذكره على ختانها ولم يوجبه لم يجب
 الغسل لانه لا عليها ولا عليها فدل على ان المراد ما ذكرناه والمراد بالماسة
 الحاذرة وكذلك الرواية الاخرى اذا استنجان الحنجان اي تخاديا
 والله اعلم **قوله** عن جابر بن عبد الله عن امرئ القيس عن عائشة
 رضي الله عنها ام كلثوم هذه تابعة وهي بنت ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه وهذا من رواية الاكابر عن الاضارع فان جابر
 رضي الله عنه صحابي وهو اكبر من امرئ القيس ومراتبه

واختار القاصي مما من ان المراد شعب الفرج الاربعة والشعب
 القوي واحدتها شعبة واما من قال اشعبها فهو مع شعب
 ومعنى جهدها حفزها كما قاله الخطابي وقال غيره لم يفتها
 يقال جهدهته واجهدته بلغت شفته قالت القاصي عياض
 الله الاولى ان يكون جهده بمعنى بلغ جهته في عمله فيها واجهد
 الطاقة وهو الشارة التي الحركة وتكون صورة العمل وهو نحو
 قول من قال حفزها اي كدها بحركته والا فأي شفته لم يفتها
 في ذلك والله اعلم ومعنى الحديث ان اجاب الغسل لا يتوقف
 على نزول المني بل على غابت الحنفية في الفرج وجب الغسل
 على الرجل والمرأة وهذا الخلاف فيه اليوم وقد كان في خلا
 لبعض الصحابة في من بعدهم ثم انعقد الاجماع على ما ذكرناه وقد
 تقدم مرثبان هذا والله اعلم **قالت** اصحابنا ولو غيب الحشفة
 في دبر امرأة او دبر رجل او فرج بهيمة او دبرها وجب الغسل
 وسوا كان الموضع فيه حيا او ميتا صغيرا او كبيرا وسوا كان ذلك
 عن قصد امر عن بشبان وسوا كان مختارا او مكرها او استحدثت
 المرأة ذكره وهو نائم وسوا انشتر الذكر ام لا وسوا كان محتونا
 او اخلت فيجب الغسل في كل هذه الصور على الفاعل والمفعول به
 الا اذا كان الفاعل والمفعول به صبيبا او جنية فانه لا يقال وجب
 عليه لانه ليس مكلفا ولكن يقال صا زجيبا فان كان ميثاق
 على الوثق ان يامر به الغسل كما يامر به بالوضوء فان صلى من غير
 غسل لم ينعص صلاته وان لم يغتسل حتى يبلغ وجب عليه الغسل
 وان اغتسل في الصبي ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل والله اعلم
قالت اصحابنا والاعتبار في الجماع بتغيير الحشفة من جميع
 الذكر فاذا غيبها بكاملها تعلقت به جميع الاحكام ولا يشترط غيب
 جميع الذكر بالاتفاق ولو غيب بعض الحشفة لا يتعلق به شيء

عن